المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ندوة الإلغاء بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام
مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
10 أكتوبر 2025

السيدة ممثلة مجلس أوروبا

السيد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ببوروندي

السيدة سفيرة السويد

السادة سفراء موريتانيا، دجيبوتي وافريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، لدى المملكة المغربية

السيد المدير العام لمنظمة جميعا ضد عقوبة الإعدام

السيدة ممثلة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

السادة ممثلي التمثيليات الديبلوماسية

السيدات والسادة ممثلات وممثلي وسائل الإعلام

الزملاء والزميلات

الحضور الكرام

مرحبا بكم جميعا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

ها نحن نلتقي اليوم مجددا في رحاب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، لنفتح أفقا جديدا للتفكير الجماعي في مسارنا.

ككل سنة، موعدنا ليس للقاء فحسب، بل هو موعد للتأكيد على التزامنا بضرورة الإلغاء، وتجديد هذا الطموح مع التطور الذي يعرفه المغرب سواء، سياسيا أو حقوقيا، ولنؤكد مرة أخرى قناعتنا الراسخة بأن الحق في الحياة هو أسمى الحقوق وأقدسها، وأن حمايته تمثل حجر الزاوية لأي مشروع مجتمعي يقوم على الكرامة الإنسانية، ويستند إلى العدالة في بعدها الإصلاحي والإنساني.

احتفالنا هذه السنة باليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام يكتسي طابعا مختلفا عن السنوات الماضية، ذلك أنه منذ أكتوبر 2024 إلى اليوم عرف مسار الإلغاء قرارين على قدر كبير من الأهمية:

- **الأول في دجنبر 2024**، بالتصويت لأول مرة لصالح القرار الأممي المرتبط بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي؛ ونتذكر بهذه المناسبة المرحوم لحسن كمون الذي شاركنا في هذا القاعة لحظات التصويت، ونجدد الترحم عليه.
- الثاني يوم الثلاثاء الماضي 2025، وهو قرار لمجلس حقوق الإنسان بجنيف. ذي صلة بالإعدام.

وأود أن أذكر ببعض من مضامينه الرئيسية، خاصة دعوته إلى:

- التقليل من الجرائم المعاقب عليها بالإعدام؛
- الحد من ممارسة الإعدام بالنسبة للدول التي تنص تشريعاتها على ذلك؛
- والانضمام للبرتوكول الاختياري الثاني الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (...)

السيدات والسادة

لا يمكن سوى تجديد الإشادة بتصويت المغرب على هاذين القرارين؛ تصويت يحمل في طياته دلالات عميقة. فهو يعكس استمرارية الإرادة السياسية في التوجه نحو مرحلة جديدة أكثر انسجاما مع الالتزامات الدولية للمغرب ومع مشروعه الديمقراطي، وإيمانه بكون الحق في الحياة ركيزة أساسية لمنظومة حقوق الإنسان.... وحق مطلق وأسمى، يجب أن يحميه القانون لكل إنسان، تحت أي ظرف كان.

غير أن هذا المسار، فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، يبقى مسارا متدرجا وتصاعديا، يعكس دينامية مجتمع تتفاعل فيه الأفكار الحقوقية مع القرارات السياسية، وتتقاطع فيه الإرادة المدنية مع التحولات التشريعية. وقد يشهد هذا المسار فترات تفاوت في الإيقاع أو لحظات تردد سياسي، غير أن ما يميزه هو حيوية النقاش الوطني واستمراريته. بتنوع المرجعيات داخل الفضاء الديمقراطي المغربي.

السيدات والسادة

إلغاء عقوبة الإعدام هو الاستكمال الطبيعي والمنطقي لهذا المسار، فالإبقاء عليها وإن كان في النص القانوني، وعدم تنفيذها، يخلق التباسا بين مقتضيات قانونية تنص على الإعدام وبين النهوض بالقيم المناهضة للعنف، كما أنه لا

يستجيب للرهانات المجتمعية الكبرى التي نعيشها. وننتظر من مشروع تعديل القانون الجنائي أن يترجم الإرادة السياسية إلى فعل تشريعي ملموس وتشريع جنائي لحماية الحقوق والحريات ولتجفيف منابع ثقافة العنف بدلاً من التشجيع على ممارستها باسم القانون في حالة الإعدام.

ونحن نحيي هذه الذكرى تحت شعار "عقوبة الإعدام لا تحمي أحدا" وجب الإصرار على أن مناهضة عقوبة الإعدام لا تعني بأي حال التهاون مع الجريمة أو الإفلات من العقاب أو التخلي عن الضحايا، بل نريد مواجهة الجريمة بمنظومة متعددة الأبعاد تجمع ما بين التربية والمواكبة والتدابير الأمنية وتحسين آليات الوقاية، وضمان محاكمة عادلة، والسعي لإعادة إدماج المعنيين. إنها عدالة تهدف إلى بناء مجتمع معني بحماية الحياة ويرفض المس بها... مجتمع متشبع برفض العنف.

الدرس الذي استخلصناه، السيدات والسادة، في عملنا ومتابعتنا لدعوات الإعدام، في بعض الحالات التي عرفت تغطيات إعلامية، مفاده أن ردع الجريمة، لا يكمن في تسريع وتيرة الإعدامات، بل في تسريع وتيرة الإصلاحات لحماية حق مطلق من طرف المجتمع، والترافع من أجل أن يمتلك المجتمع هذه القناعة، بحيث يكون هو الساهر على تقليص الجرائم ويرفض القتل باسم العدالة.

أود بهذه المناسبة، أن أشير إلى أنني عقدت مساء أمس لقاء مع المقررة العامة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المعنية بإلغاء عقوبة الإعدام، ومديرة حقوق الإنسان بمجلس أوروبا، واعتمدنا اتفاقا لإعلان نوايا للتعاون والاستفادة من التجارب الإقليمية وتقاسم الخبرات، مع إشراك ودعم الفاعلين الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والأكاديمي.

لقد انطلق هذا المسار، السيدات والسادة، منذ أكثر من ثلاثة عقود؛ مسار ترافع متواصل من أجل الإلغاء؛ مسار عرف تطورات هامة من حيث التداول العمومي وتوسيع قاعدة المساندات والمساندين، الداعمات والداعمين والمدافعات والمدافعين، توج بالتنصيص على تكريس حماية الحق في الحياة، في الدستور، وعدم تنفيذ الإعدام منذ 1993، وتعزيز الإجماع على أن الإعدام عقوبة غير رادعة للجريمة.

نحن اليوم بحاجة لطفرة تشريعية لتأصيل الحق في الحياة في منظومة جنائية حقوقية من أجل مغرب حقوق بدون إعدام.